



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٦

الخميس، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد سواتو (هندوراس)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد غراسا (البرتغال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع هذه البنود والنظر فيها

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تعقد اللجنة هذا الصباح مناقشتها المواضيعية بشأن آلية نزع السلاح. ونبدأ بإجراء تبادل آراء بشكل غير رسمي مع المشاركين في حلقة نقاش بشأن آلية نزع السلاح، تعقبها بيانات مواضيعية. وأود أن أبلغ المندوبين بأني قبل أن أرفع جلسة اليوم، سأعلقها لمدة وجيزة للاحتفال بتوزيع الشهادات على الزملاء في برنامج زمالات نزع السلاح.

وأود أن أرحب بالمشاركين في حلقة النقاش هنا اليوم: معالي السيد جيرمان موندارين هيرنانديز، رئيس مؤتمر

نزع السلاح؛ ومعالي السيد بيت دو كليرك، رئيس هيئة نزع السلاح؛ والأستاذ آدم دانييل روتفيلد، رئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح؛ والسيدة كريستيان أغبوتون جونسن، نائب مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح.

وقبل أن أعطي الكلمة للمشاركين في حلقة النقاش، سأعلق الجلسة أولا لنواصل مناقشتنا في إطار غير رسمي.

علقت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٢٥. الرئيس في مقعد الرئاسة.

السيدة موال - مكامي (فرنسا) (تكلمت

بالفرنسية): أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤكد هذا البيان البلدان المرشحين للانضمام إلى الاتحاد كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ومما يشجع الاتحاد الأوروبي المناقشات غير الرسمية التي جرت خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لسنة ٢٠٠٨ والبيانات التي أدلت بها شخصيات رفيعة المستوى هذا العام.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالزخم الذي اكتسبه مؤتمر نزع السلاح منذ إنشاء منتدى الرؤساء الستة في أوائل عام ٢٠٠٦ ومواصلة الرؤساء الستة لنفس النهج في عام ٢٠٠٧. وأسفر هذا الزخم، في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٨، عن اقتراح منبر الرؤساء الستة لسنة ٢٠٠٨ لبرنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، مُدرج في الوثيقة CD/1840.

وقد بينّ الاتحاد الأوروبي أنه يمكن أن يقبل بالاقتراح CD/1840 بالصيغة التي عرض بها. وكان الاتحاد يحدّث نصا يتضمن تأكيدا أقوى على التفاوض، دون شروط مسبقة، حول معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة، غير أنه يعتبر هذه الوثيقة حلا توفيقيا يعكس التنازلات من جانب جميع الأطراف. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الوفود إلى إبداء المرونة والانضمام إلى توافق الآراء الذي بدأ يتبلور حول الوثيقة CD/1840.

ويود الاتحاد الأوروبي أن ينتهز هذه الفرصة ليؤكد مجددا رغبته في توسيع مؤتمر نزع السلاح ليضم، بصفة خاصة، الدول الأعضاء فيه التي لم تنضم إلى عضوية المؤتمر حتى الآن.

وهيئة نزع السلاح أيضا جزء من آلية نزع السلاح. ونأسف لعدم إمكانية التوصل إلى اتفاق خلال دورة السنوات الثلاث التي انتهت للتو. ونأمل أن تتمكن الهيئة مستقبلا من استئناف دورها في النهوض بالأهداف المدرجة في ولايتها.

وأسفرت الآلية القائمة عن التزامات وتعهدات مهمة في مجال نزع السلاح. غير أنه لا تزال هناك بعض المشاكل

يؤمن الاتحاد الأوروبي إيماننا ثابتا بأن اتخاذ نهج متعدد الأطراف نحو السلام ونزع السلاح ومنع الانتشار هو أفضل سبيل لصون النظام العالمي. والاتحاد الأوروبي، بوصفه مؤيدا قويا لتعددية الأطراف الفعالة، يرى أن الجمعية العامة ولجنتها الأولى، ومؤتمر نزع السلاح، وهيئة الأمم المتحدة لترع السلاح والمعاهدات الدولية المختلفة والهيئات التابعة لها والعمليات الاستعراضية يعزز كل منها الآخر.

ونظرا للتهديدات الجديدة للأمن، تضطلع آلية نزع السلاح بدور هام بشكل متزايد، ولا بد أن نكرس جميع الجهود الممكنة للمحافظة على الآلية، وإن أمكن، زيادة تعزيزها. وبالنظر للعضوية العالمية للجنة الأولى، فإنها تشكل أحد أهم المنتديات لمناقشة مسائل منع الانتشار ونزع السلاح. ونود أن تعزز اللجنة فهما مشتركا للتحديات الحالية للسلام والأمن وأن تمكن المجتمع الدولي من التصدي بفعالية لهذه التحديات في جميع الهيئات ذات الصلة.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تأييدا تاما نشاط مكتب شؤون نزع السلاح، في ظل سلطة السفير سيريحيو دو كويروز دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، في تنفيذ ولايات المكتب وقراراته والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المتاح للمجتمع الدولي لإجراء المفاوضات بشأن نزع السلاح. وقد أعلن الاتحاد الأوروبي أنه يمكن أن يقبل بالاقتراح CD/1840 بالصيغة التي عرض بها، مبديا بذلك حسن نيته وتصميمه على تجاوز المأزق الحالي. ويعمل الاتحاد الأوروبي من أجل اعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح ولن يدخر جهدا لتنشيط هذا المنتدى الوحيد ليتسنى له استئناف المفاوضات والعمل الموضوعي.

وتؤكد السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها مجدداً أن حسن النية والإرادة السياسية الضرورية شرطان لا غنى عنهما لتؤدي الهيئة عملها بالصورة المطلوبة. وفي ضوء مرور تسع سنوات دون تحقيق نتائج توافقية موضوعية في تلك الهيئة التداولية، ترى السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها أن هذه هي اللحظة المناسبة للتفكير ملياً في إمكانية تحديد سبل أخرى للقيام بعملنا. وفي هذا السياق، تذكر صياغة الفقرة ١١٨ (ب) من قرار الجمعية العامة د-٢/١٠، الذي ينبغي للهيئة بموجبه بذل كل ما في وسعها لضمان اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل الموضوعية بتوافق الآراء "قدر المستطاع".

وفي دورة الجمعية العامة هذه، ينبغي للدول الأعضاء أن تبت في المسائل المعروضة على دورة الثلاث سنوات القادمة. وتؤكد السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها مقرر الجمعية ٤٩٢/٥٢ الذي قرر أن جدول الأعمال الموضوعي لهيئة نزع السلاح ينبغي أن يتضمن بندين سنويين، بما في ذلك بند بشأن نزع السلاح النووي. كما ينبغي أن يُذكر بأنه، في حالة وجود توافق في الآراء، ثمة إمكانية لإدراج بند ثالث في جدول الأعمال. وفضلاً عن ذلك، يُذكر بقرار الجمعية ٦٧/٦١ الذي وجه هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لسنة ٢٠٠٩ إلى إعداد عناصر لمشروع إعلان باعتبار العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين العقد الرابع لنزع السلاح وتقديمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها الرابعة والستين. ونؤكد اهتمامنا بمواصلة النظر في القضايا في مجال الأسلحة التقليدية، وبخاصة بعد انتهاء العمل بشأن مشروع الإعلان.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، تؤكد السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها مجدداً قلقها العميق إزاء ركود عملها. فهذه الحالة قد

تتعلق بعملها وتحتم علينا ديناميات العلاقات الدولية اليوم حلها. ولتعمل آلية من هذا القبيل بصورة صحيحة، لا بد من توفر الإرادة السياسية وحسن النية والامتنال الكامل من قبل الدول لالتزاماتها وتعهداتها. وسيواصل الاتحاد الأوروبي العمل بطريقة بناءة لتحقيق هذه الأهداف.

السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها - الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وكولومبيا وإكوادور وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا وبلدي، البرازيل.

ترى السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها أن تعددية الأطراف تمثل الطريق الوحيد نحو نزع السلاح الفعال والعام والكامل. ونؤكد من جديد التزامنا بفعالية آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف المنشأة في إطار الأمم المتحدة.

لقد أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح مجموعة من الأجهزة ذات مهام متميزة، وإن كانت متكاملة، بغية تقوية دور المنظمة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وما فتئت السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها ملتزمة بتلك القرارات نصاً وروحاً. في الوقت نفسه، نحن مستعدون للنظر في ترتيبات إبداعية لتنشيط العمل في جميع مجالات الآلية التي لا تزال تكفل الطابع التمثيلي للقرارات وشرعيتها ولتعزيز تحقيق نتائج ملموسة.

وهيئة نزع السلاح تضطلع بدور أساسي في الآلية المتعددة الأطراف باعتبارها الهيئة التداولية الوحيدة التي تخطى بمشاركة عالمية والمكلفة بالنظر بإمعان في مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار ذات الصلة. وتأسف مجموعتنا الإقليمية لأن الهيئة احتتمت دورتها لفترة الثلاث سنوات هذا العام دون تحقيق نتائج ذات أهمية.

تؤكد حركة عدم الانحياز مجددا على أهمية وصلاحيات هيئة الأمم المتحدة لترزع السلاح بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة والوحيدة في إطار آلية الأمم المتحدة المتعددة الأطراف لترزع السلاح. ولا تزال الحركة تدعم دعما كاملا أعمال الهيئة وتعرب عن الأسف لعدم تمكنها من التوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات المتعلقة بالبندين المدرجين في جدول أعمالها خلال الدورات الموضوعية لدورتها التي تستمر ثلاث سنوات وانتهت في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. وقد كان سبب ذلك عدم توفر الإرادة السياسية لدول معيّنة حائزة للأسلحة النووية وافتقار موافقتها إلى المرونة، على الرغم من الدور البناء الذي اضطلعت به مجموعتنا والاقتراحات الملموسة التي قدمتها خلال جميع مراحل المداولات، وخاصة في الفريق العامل المعني بالتوصيات لتحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي ما يتعلق بجدول أعمال الدورة الموضوعية القادمة، التي ستبدأ عام ٢٠٠٩، تود حركة عدم الانحياز أن تعرب عن المواقف الأولية التالية.

أولا، وضعت الجمعية العامة فعلا مبادئ توجيهية هامة ينبغي أن تطبق تطبيقا تاما عندما يتم البت في جدول أعمال هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٩. وهذه المبادئ التوجيهية مجسدة في المقرر ٥٢/٤٩٢، المعنون "تقرير هيئة نزع السلاح"، الذي اتخذ في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وفي القرار ٦١/٦٧، المعنون "إعلان عقد رابع لترزع السلاح"، الذي اتخذ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

ثانيا، قررت الجمعية العامة، في الفقرة (ب) من مقررها ٥٢/٤٩٢، في جملة أمور، أنه

"اعتبارا من الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٠، ينبغي لجدول الأعمال الموضوعية لهيئة نزع السلاح أن يشتمل عادة على بندين من بنود جدول الأعمال

استمرت أكثر من اللازم بالفعل. وتعترف مجموعتنا بمجهود السفير جيرمان موندارين، ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، بصفته الرئيس المنتهية ولايته لمؤتمر نزع السلاح.

في غضون ذلك، ندعو جميع الأطراف إلى إبداء مزيد من المرونة والتفهم من أجل اعتماد برنامج العمل وتنشيط هذا المنتدى التفاوضي الفريد. وفي هذا السياق، نؤيد الاقتراح الذي صاغه الرؤساء الستة للعام الحالي، والوارد في الوثيقة CD/1840.

وتعتقد السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها أنه من الهام البدء بالمفاوضات، دون تأخير ودون شروط، بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لإنتاج أسلحة نووية أو أجهزة نووية أخرى. وفي هذه المفاوضات، سنؤيد النظر في إمكانية وضع نظام عالمي للتحقق. وبالمثل، تحت مجموعتنا على إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية المقدمة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، تُقرُّ السوق المشتركة للجنوب والدول المنتسبة إليها بأن لبني البشر مصلحة مشتركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية. وفي ذلك السياق، نطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن يبدأ مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

وأخيرا، تشجع السوق المشتركة والدول المنتسبة إليها مواصلة الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء يمكن من اعتماد جدول أعمال وتشكيل لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترزع السلاح.

السيد راديارد (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز.

التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة لترع السلاح، وتكرر مناقشتها المؤتمر أن يتوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل متوازن وشامل من خلال، في جملة أمور، تشكيل لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي في أقرب وقت ممكن، وأن يعتبر ذلك مسألة ذات أولوية قصوى. ونشدد على ضرورة البدء بمفاوضات بشأن برنامج مرحلي يروم الإزالة الكاملة للأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية للأسلحة النووية. ونؤكد مجدداً على أهمية الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع ومفاده أن هناك ضرورة للمتابعة، بحسن نية، والانتهاء من المفاوضات المؤدية إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعالة.

وتحدد حركة عدم الانحياز دعمها لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، وتعرب مجدداً عن قلقها البالغ إزاء عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المداولات للنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح. وتقديراً من حركة عدم الانحياز لدور رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية لعام ٢٠٠٧، الذي تم اختياره من الحركة، فإننا نذكر بالاقترحات الملموسة التي قدمتها الحركة، وبما بذلته من جهود متسقة وبناءة لتعزيز الاتفاق في ما بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونأسف لعدم إبداء دولة معينة الإرادة السياسية اللازمة، مما عرقل التوصل إلى توافق في الآراء. ونؤكد مجدداً على أهمية التعجيل بالانتهاء على نحو مرض من أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، مثلما تنص على ذلك الولاية التي أناطت بها الجمعية العامة، بغية التوصل إلى اتفاق على أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، بما في ذلك إمكانية تشكيل لجنيتها التحضيرية.

سنوياً من كامل مجموعة مسائل نزع السلاح، أحدهما بشأن نزع السلاح النووي...“ واستناداً إلى ذلك المقرر، الذي ينظم الهيكل الحالي للهيئة ووظائفها، من الواضح أن أحد بندي جدول أعمال الهيئة لعام ٢٠٠٩ ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي. وحركة عدم الانحياز لن تؤيد أي جدول أعمال للهيئة لا يتماشى مع المقرر المذكور آنفاً.

ثالثاً، إن الجمعية العامة، في قرارها ٦١/٦٧،

”توعز إلى هيئة نزع السلاح أن تعد في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٩ عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقداً رابعاً لترع السلاح وتقدمها إلى الجمعية العامة للنظر فيها في دورتها الرابعة والستين“.

واستناداً إلى المقرر ٤٩٢/٥٢ والقرار ٦٧/٦١، فإن حركة عدم الانحياز ترى إذا بأن بندي جدول أعمال الدورة القادمة لهيئة نزع السلاح ينبغي أن يكون: ”توصيات بتحقيق هدف نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية“ و ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقداً رابعاً لترع السلاح“. وتذكر الحركة أن عناصر مشروع إعلان عقد رابع لترع السلاح ستجسّد مختلف المسائل ذات الصلة بميدان نزع السلاح، بما في ذلك مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتناشد حركة عدم الانحياز جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إبداء الإرادة السياسية والمرونة اللازمتين، وفقاً للمبادئ التوجيهية ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة فعلاً، بغية التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن جدول أعمال الهيئة لعام ٢٠٠٩ خلال الدورة القادمة.

وفي ما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فإن حركة عدم الانحياز تحدد التأكيد على أهمية المؤتمر باعتباره الهيئة

العامّة للأمم المتحدّة والمعنية بترع السلاح والأمن الدولي. كما أشيد بالجهود التي يبذلها في مجال نزع السلاح كل من معالي الأمين العام وسعادة السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح. ونؤيد بيان وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تؤكد دول مجلس التعاون على أهمية تعددية الأطراف والدور المحوري الهام للأمم المتحدة في صون آليّة نزع السلاح، لما لها من أهمية في التخفيف من المخاطر التي تهدد الأمن والسلم في أنحاء العالم. فكل جزء من هذه الآليّة له دور هام يؤديه. فمؤتمر نزع السلاح في جنيف يتم فيه التفاوض على معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه اللجنة هي المنتدى الذي يصدر قرارات نزع السلاح، التي تحدد المبادئ التوجيهية. وهيئة نزع السلاح هي الأرضية التداولية التي تدارس المشكلات المختلفة في ميدان نزع السلاح وتقدم بشأنها التوصيات اللازمة. وهي لا تقل أهمية في ذلك من الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح.

ومن هذا المنطلق، فإن دول المجلس تعمل باستمرار على تعزيز آليّة نزع السلاح على عدة أصعدة، كموافقتها الإيجابية في الأمم المتحدة إزاء قرارات ومقررات نزع السلاح، وكذلك من خلال تنظيم واستضافة فعاليات لتعزيز التدريب، ومشاركة الخبرات الفنية في مجال تطبيق الصكوك الدولية المتعلقة بترع السلاح بأنواعها على الصعيد الإقليمي، وفي مجالات كالأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والجرثومية والغازات السامة والألغام.

وتولي دول المجلس أهمية خاصة لتلك الصكوك، خاصة عندما يتعلق تنفيذها بتعزيز قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية لها.

وما فتئت حركة عدم الانحياز تشدد على ضرورة العمل لعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، وتؤكد مجددا دعمها القوي لهذه الجهود، مع مراعاة ما جرى بين الدول الأعضاء، بما في ذلك الوفود الرئيسية، من حوارات بناءة وانخراط فعال، في إطار الدورة الموضوعية للفريق العامل المفتوح باب العضوية لعام ٢٠٠٧. وبالتالي، فإننا في هذه الدورة نقدم مشروع مقرر في إطار البند ٨٩ (هـ) من جدول الأعمال، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.22، يطالب بإدراج البند المعنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

وفي إطار هذه المجموعة، سنقدم أيضا مشروع قرار معنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح"، في إطار البند ٩٠ (د) من جدول الأعمال، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.24. وتشدد حركة عدم الانحياز على أن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح اضطلعت بدور مفيد في تعزيز التفاهم والتعاون بين الدول ضمن مناطقها، في ميادين السلام ونزع السلاح والتنمية. وستواصل الجمعية العامة مناشدتها جميع الدول الأعضاء، فضلا عن المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، أن تقدم تبرعات طوعية إلى المراكز بغية تعزيز وتيسير وتنفيذ برامجها وأنشطتها.

وفي الختام، تأمل حركة عدم الانحياز أن تتمكن جميع الوفود من الانضمام إلينا في تأييد مشروع القرار الذي تولى عرضه وفدي من فوره.

السيد النصر (قطر): سيدي الرئيس، يشرفني، باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن أتقدم إليكم بالتقدير على الجهود التي تبذلونها إبان رئاستكم للجنة الأولى للجمعية

دول المجلس النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

إن دول المجلس تؤكد على حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بموجب المواد ذات الصلة من المعاهدة. وقد أكد قادة دول المجلس على هذا الحق في قمتهم الثامنة والعشرين، التي عقدت بالدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، حيث اطلع القادة على بحوث ودراسات أولية لاستخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية، أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. إننا أيضا نشير إلى أهمية عدم تسييس أعمال هذه اللجنة بإقحامها في مسائل بعيدة عن ولايتها ولا تزال قيد التحقق من قبل الأجهزة المتخصصة للأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، تؤكد دول المجلس على أهمية حسم الخلافات حول القضايا النووية بالطرق السلمية، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وذلك وفقا لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكما أكدت على ذلك قمم المجلس.

تؤكد دول المجلس على أهمية بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية، مع احترام حق الدول في حيازة ونقل وتخزين الأسلحة التقليدية التي تمكنها من الدفاع عن أنفسها وحماية أراضيها وسيادتها، وفقا للقانون الدولي.

إن صمام الأمان المحكم الوحيد الذي يمنع الإرهابيين من وضع أيديهم على أسلحة الدمار الشامل هو القضاء الكامل على مخزون تلك الأسلحة والتوقف عن إنتاجها.

كما أن من بين التحديات الأخرى التي تواجه آلية نزع السلاح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، فإن دول المجلس قامت بسن تشريعات تحد من هذه المشكلة بشكل جذري. فلا يتم منح تراخيص حيازة

قامت دول المجلس بسن التشريعات الوطنية اللازمة لتنفيذ التزاماتها الدولية والوطنية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي. وهي أيضا تقوم بتدريب الكوادر الخليجية وزيادة الوعي الإعلامي بالتنفيذ والتحقق. وتقوم بالتنسيق المستمر لتعزيز التعاون الإقليمي في مجال نزع السلاح، بما في ذلك إحكام الرقابة على الصادرات، وتعزيز قدرات الرقابة الحدودية في المنطقة، بالتعاون بين أجهزة الدفاع والأمن، ومراعاة المعايير البيئية في نزع السلاح عبر المجالس والهيئات البيئية المختصة، مما يجعل مجلس التعاون تنظيما إقليميا فاعلا ومكملا لدور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، إعمالا للفصل الثامن من الميثاق.

إن دول المجلس حريصة على تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتفعيل الركائز التي تستند إليها المعاهدة، وهي منع الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وهي تدعم الخطوات العملية نحو نزع السلاح النووي، حيث أن نزع السلاح النووي من أهم ركائز آلية نزع السلاح. وتدعو دول المجلس إلى مراجعة موضوعية ومهنية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وفقا للالتزامات المتفق عليها دوليا، والتي تم بناء عليها تمديد المعاهدة لانهائيا وانضمام جميع الدول العربية إليها في مقابل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

ويدعم مجلس التعاون المبادئ الأساسية والتوجيهية للتحقق من إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي هي من الإسهامات الهامة لهيئة نزع السلاح. ولذلك، فإن دول المجلس على اقتناع بأن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سيسهم في صون مصداقية آلية نزع السلاح وتعدديتها وسيعزز الثقة اللازمة بإيجاد الكثير من الحلول لمشكلات الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى، تدعم

بتسليم تلك القوائم إلى الأمانة العامة على الطاولة المحاورة للمنصة لضمان عدم ازدواجية التوقيعات. وذلك من شأنه تيسير عملنا الجماعي بدرجة كبيرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلق الجلسة الآن بمناسبة الاحتفال بتوزيع شهادات برنامج زمالات الأمم المتحدة لنزع السلاح لعام ٢٠٠٨.

عُلفت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٣/٠٥.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك نكون قد انتهينا من عملنا لهذا الصباح.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.

الأسلحة إلا من خلال تمحيص وتقنين أو للجهات الرسمية ووفق شروط وضوابط أقرتها تشريعات ونظم دول المجلس من خلال اجتماعات تنسيقية لوزراء العدل والداخلية، مع تجريم مخالفة ذلك إعمالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ولذلك، يدعو المجلس إلى بذل مزيد من الجهود لإنجاح المؤتمرات الاستعراضية لمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

إن هيئة نزع السلاح هي أحد الأعمدة الهامة لآلية نزع السلاح. وقد يقول البعض إنها لم ترق إلى مستوى إمكاناتها، ولكن هذا لا يمثل إخفاقاً لآلية نزع السلاح بل هو إخفاق للإرادة السياسية في النهوض بجدول أعمال نزع السلاح ومنع الانتشار، حيث أن حالة الجمود في تنفيذ أعمال الهيئة تعكس الواقع السياسي في العلاقات الدولية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٩، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يضم صوته إلى أصوات بلدان حركة عدم الانحياز في أهمية الاستناد إلى مرجعية مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢، الذي تقرر بموجبه أن يتضمن جدول أعمال الهيئة بندين موضوعيين، يكون أحدهما نزع السلاح النووي، ومرجعية القرار ٦٧/٦١، الذي وجه هيئة نزع السلاح بإعداد مشروع إعلان العقد الرابع لنزع السلاح لعرضه على الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لأمين اللجنة لكي يدلي بإعلان.

السيد ساريف (أمين اللجنة) (تكلم بالإنكليزية): بإيجاز شديد، نطلب من الوفود التي لديها حالياً قوائم مشاركين في تقديم مشاريع قرارات والتي تجمع توقيعات لمشاركة مزيد من الدول في تقديم مشاريع قرارات أن تتفضل